الموضوع الأول: معالجة الأزمة الاقتصادية في لبنان

واجهت لبنان واحدة من أشد الأزمات الاقتصادية والمالية في تاريخها الحديث، حيث بدأت ملامح الانهيار الاقتصادي بالظهور بشكل واضح منذ عام 2019 نتيجة تراكم الديون العامة، وضعف الإدارة الاقتصادية، وانتشار الفساد، وعدم الاستقرار السياسي. أدت هذه الأزمة إلى انخفاض حاد في قيمة الليرة اللبنانية، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة والفقر، إضافةً إلى فقدان المواطنين القدرة على الوصول إلى مدخراتهم بسبب القيود التي فرضتها المصارف على السحب والتحويلات المالية. كما انعكس هذا التدهور الاقتصادي على مختلف القطاعات الحيوية، مثل التعليم، والصحة، والكهرباء، والخدمات العامة، مما تسبب في انخفاض مستوى المعيشة وازدياد معدلات الهجرة بين الشباب والكفاءات. وتفاقمت الأزمة بعد انفجار مرفأ بيروت عام 2020، الذي تسبب بخسائر بشرية ومادية كبيرة، وأدى إلى زيادة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على الدولة اللبنانية. كما تأثرت البلاد بالتوترات الإقليمية والتحديات الدولية التي حدّت من فرص الاستثمار والنمو الاقتصادي. وفي ظل هذه الظروف، تواجه الحكومة اللبنانية تحديات كبيرة تتعلق بإعادة بناء الثقة بالمؤسسات المالية، وإصلاح القطاع المصرفي، ومكافحة الفساد، وتأمين الدعم الدولي اللازم لتحقيق الاستقرار. يناقش هذا الموضوع دور الدول العربية والمجتمع الدولي في دعم الاقتصاد اللبناني، من خلال تقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية، وتشجيع الإصلاحات المالية والإدارية، وتعزيز فرص الاستثمار والتنمية المستدامة. كما يتيح للدول الأعضاء مناقشة سبل التعاون الإقليمي لإعادة الاستقرار إلى لبنان، والحد من الآثار الاجتماعية والإنسانية الناتجة عن الأزمة، بما يساهم في حماية الأمن والاستقرار في المنطقة العربية.

الموضوع الثاني: تقييم التعاون الإنساني والعلاقات الدبلوماسية بين الإمارات العربية المتحدة وسوريا

شهدت العلاقات بين الإمارات المتحدة وسوريا تطورات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، خاصةً بعد سنوات من التوتر السياسي الذي رافق اندلاع الأزمة السورية في عام 2011. فقد أدت الحرب في سوريا إلى أزمة إنسانية واسعة النطاق، تمثلت في سقوط أعداد كبيرة من الضحايا، ونزوح ملايين السوريين داخل البلاد وخارجها، إضافةً إلى تدمير البنية التحتية وتراجع الاقتصاد السوري بشكل كبير. وفي ظل هذه التطورات، تبنت الدول العربية مواقف مختلفة تجاه الحكومة السورية، مما أثر على العلاقات الدبلوماسية والتعاون الإقليمي داخل العالم العربي. ومع مرور الوقت، بدأت بعض الدول العربية، ومن بينها الإمارات المتحدة، باتخاذ خطوات لإعادة التواصل الدبلوماسي مع سوريا، انطلاقًا من الرغبة في دعم الاستقرار الإقليمي، والمساهمة في الجهود الإنسانية وإعادة الإعمار، وتقليل التدخلات الخارجية في الشؤون العربية. وقد أثارت هذه التحركات نقاشات واسعة حول مستقبل العلاقات العربية مع سوريا، ودور العمل العربي المشترك في معالجة آثار الأزمة السورية. يركز هذا الموضوع على دراسة أبعاد التعاون الإنساني والدبلوماسي بين البلدين، وتأثير ذلك على الأمن والاستقرار في المنطقة العربية. كما يناقش التحديات المرتبطة بإعادة إعمار سوريا، وعودة اللاجئين، وتقديم المساعدات الإنسانية، إضافةً إلى دور جامعة الدول العربية في تعزيز الحوار والتعاون بين الدول الأعضاء. ويتيح الموضوع للدول المشاركة فرصة مناقشة كيفية تحقيق التوازن بين الاعتبارات السياسية والإنسانية، بما يخدم مصالح الشعوب العربية ويعزز الاستقرار الإقليمي.

الموضوع الثالث: تحسين أنظمة دعم اللاجئين وآليات تقاسم اللاجئين في الأردن

تُعد الأردن من أكثر الدول العربية استضافةً للاجئين، حيث استقبلت على مدار العقود الماضية أعدادًا كبيرة من اللاجئين القادمين من دول تشهد نزاعات وأزمات، خاصةً من سوريا والعراق. وقد أدى هذا التدفق الكبير إلى فرض ضغوط متزايدة على الموارد والبنية التحتية والخدمات الأساسية في الأردن، بما في ذلك قطاعات التعليم، والصحة، والمياه، والإسكان، وفرص العمل. ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة الأردنية والمنظمات الدولية لتوفير الدعم اللازم للاجئين، ما تزال التحديات الاقتصادية والاجتماعية قائمة، خصوصًا في ظل محدودية الموارد وارتفاع تكاليف المعيشة. وتبرز أهمية هذا الموضوع في ظل الحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لدعم الدول المستضيفة للاجئين، وضمان توفير ظروف معيشية وإنسانية مناسبة للاجئين أنفسهم. كما يتطلب الأمر وضع سياسات فعالة لتحقيق التوازن بين احتياجات المواطنين المحليين واحتياجات اللاجئين، بما يضمن الحفاظ على الاستقرار

الاجتماعي والاقتصادي داخل الأردن. وتواجه الحكومة الأردنية تحديات متعلقة بتأمين التمويل الكافي، وتطوير البنية التحتية، وتوفير فرص التعليم والعمل، إضافةً إلى تعزيز برامج الحماية الاجتماعية والخدمات الإنسانية. يناقش هذا الموضوع دور الدول العربية والمنظمات الدولية في تقاسم الأعباء والمسؤوليات المتعلقة بأزمة اللاجئين، من خلال زيادة الدعم المالي والإنساني، وتعزيز برامج إعادة التوطين والتنمية المستدامة، وتطوير آليات تعاون إقليمي أكثر فاعلية. كما يتيح المجال للدول الأعضاء لطرح حلول عملية تهدف إلى تحسين أوضاع اللاجئين، ودعم المجتمعات المستضيفة، وتعزيز الاستقرار الإنساني والاجتماعي في المنطقة العربية.